

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

كلمة وفد دولة قطر

الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من الكوارث

تلقاها / سعادة الشيخة / علياء احمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بجنيف

جنيف

٢٢ مايو ٢٠١٣

يود وفد بلادي بداية ان يتقدم بالشكر إلى سعادة السفير مارتن داهيندن ، المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، رئيس الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من الكوارث ، والى السيدة مارغريتا والستروم ، الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث ، والى جميع الذين ساهموا في الإعداد لهذه الدورة ، وجميع الوفود المشاركة، ونود ان نؤكد على ان تواجدنا هنا هو تعبير عن التزامنا بمواصلة الزخم والجهود الدائمة لتحمل المسؤولية المشتركة في الحد من مخاطر الكوارث ، وفرصة ثمينة لتقييم التقدم الذي أحرزه العالم نحو تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ والتخطيط لما بعده ، لتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث .

ونؤكد هنا على انه مع تزايد مخاطر ووتيرة عدد الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة ، وتزايد حجم الخسائر في الأرواح والاموال ، والتوقعات بزيادة عدد الكوارث في المستقبل وجسامتها ، فإن الحد من الكوارث لا يخص فقط المجال الإنساني أو البيئي، بل هو أيضا مهم لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ، حيث تقوض الكوارث منجزات التنمية، وتؤدي إلى انتشار الفقر بين السكان والدول.

وعليه نرى انه من الضروري ان يتم دمج التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في أجندة التنمية ، فضلا عن الالتزام السياسي والمالي والتكنولوجي، والتخطيط والتأهب المسبق ، باعتبارها عناصر اساسية في بناء القدرة على المجابهة والحد من مخاطر الكوارث ونتائجها في مختلف المجتمعات المحلية والبلدان.

وفي إطار تعزيز جهود دولة قطر لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث ، وتأمين سلامة الأرواح والممتلكات ، ومحاولة السيطرة على الكوارث وإنهائها بأقل الخسائر الممكنة وبالسرعة والكفاءة المطلوبة، تم إنشاء اللجنة الدائمة للطوارئ عام ١٩٩٨ ، حيث تقوم بإعداد الدراسات ووضع الخطط والإجراءات لمواجهة الكوارث ، ووضع القواعد والنظم التي تكفل سرعة إغاثة المنكوبين . وتضم اللجنة في عضويتها العديد من الجهات المعنية بالدولة الحكومية وغير الحكومية، وتعمل من خلال تنسيق وثيق من اجل مواجهة آثار وتبعات الكوارث.

بالإضافة إلى ذلك عملت دولة قطر على إدراج الحد من خطر الكوارث في السياسات والخطط الإنمائية المستدامة، وتم تعزيز دور نظام الدفاع المدني في مواجهة الكوارث، وكذلك تم تقوية دور العمل التطوعي، ونشر الثقافة والتوعية وتعليم الناس بكيفية التأهب للأخطار والكوارث والتعامل معها، حيث تنظم دولة قطر سنويا مخيمات تدريبية لإدارة الكوارث، ومثال ذلك قيام الهلال الأحمر القطري مؤخرا وتحت شعار "التأهب الفعال لتحقيق استجابة أفضل"، بتنظيم المخيم التدريبي الرابع لإدارة الكوارث خلال الفترة من ١- ١٠ إبريل ٢٠١٣، وبمشاركة العديد من أفراد ومنتسبي العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية في دولة قطر، وممثلي عدد من الجمعيات الوطنية العربية، وذلك بهدف تحسين بناء القدرات الوطنية للاستجابة للكوارث.

ونود ان نشير إلى ان دولة قطر بصدد إنشاء مرصد إقليمي تحت إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، وذلك نظرا للحاجة الماسة له من حيث رصد الزلازل وغيرها من الحوادث الطارئة المختلفة والكوارث الطبيعية.

أما على المستوى الدولي فتولي دولة قطر أهمية كبيرة لمجال التعامل مع الكوارث الطبيعية والتعاون الدولي لمواجهتها والحد من أثارها، حيث قامت بإطلاق مبادرة "هوب فور" عام ٢٠١٠، بهدف تعزيز التنسيق في مجال المساعدة الإنسانية، واستخدام الأصول العسكرية والمدنية لدعم عمليات الإغاثة والتدخل الإنساني السريع عند وقوع الكوارث الطبيعية بفعالية وتنسيق عاليين.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين، القرار ٣٠٧/٦٥ المؤرخ في ١ يوليو ٢٠١١، ويعنوان "تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية".

ومواصلة لجهودها قامت دولة قطر باستضافة المؤتمر الدولي الأول المعني بمبادرة هوب فور خلال الفترة من ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م، والذي صدر عنه توصيات مهمة تتعلق بتعزيز النظم والأطر المؤسسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لتعزيز الاستخدام الفعال لأصول الدفاع العسكري والمدني في الاستجابة للكوارث الطبيعية.

وقد اعلنت دولة قطر خلال المؤتمر عن إنشاء " مركز الامتياز للتنسيق العسكري - المدني " والذي سوف تستضيفه الدوحة ، وسيعمل كمركز لتنسيق الجهود وتوفير وجمع المعلومات والبيانات والإنذار المبكر للكوارث .

وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية مسئولية عالمية، وترجمة لأهداف التعاون الدولي المذكورة في الرؤية الوطنية لدولة قطر لعام ٢٠٣٠ ، فإن دولة قطر تواصل تقديم دعمها الى عدد من البلدان التي تضررت جراء تعرضها للكوارث والأزمات ، وفي مختلف المناطق الجغرافية .

وفي الختام ، نأمل ان يتم التوصل خلال هذه الدورة إلى نتائج ايجابية تعزز من القدرة على الحد من الكوارث ومواجهة مخاطرها، من اجل ضمان عالم أكثر أمناً لأجيال المستقبل.